واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

سالم أحمد محمد يحيي

جامعة الجبل الغربى، كلية المحاسبة الرجبان

Abstract:

The subject of Small and Medium Enterprises (SMEs) has become of great interest among researchers because of the vital role of (SMEs) in achieving economic development and since the lack of funding is the major problem facing (SMEs), looking at different ways to finance these projects is becoming an important point to discuss. This research aims to study the issue of financing (SMEs) by Islamic banks and addressing the obstacles and challenges of using this method of finance as alternative way to finance (SMEs). The most important finding of this research is that finance provided by Islamic banks has not reached the required level and concentrated on Murabaha contract, and collateral represent the main problem facing investors when obtaining finance from Islamic banks.

الملخص:

لقد اصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام العديد من الدول نظرا لدورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأن مسالة الحصول علي التمويل الكافي يمثل اهم عقبة امام إقامة هذه المشاريع فأن البحث عن اساليب بديلة عن النمط التقليدي المتمثل في القروض المصرفية اصبح يمثل نقطة نقاش بين العديد من الباحثين. لذلك فأن هذا البحث يهدف الي دراسة موضوع صيغ التمويل الاسلامية المقدمة من قبل المصارف الاسلامية والمعوقات التي تواجه استخدام هذه الصيغ ،خاصة في الدول العربية، كأحد الاساليب البديلة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. من أهم نتائج هذا البحث ان صيغ التمويل تنحصر غالبا في صيغة تمويل المرابحة للآمر بالشراء وان تقديم الضمانات المصرفية الكافية يمثل اهم عقبة تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول علي التمويل المناسب من المصارف الاسلامية.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: المقدمة:

لقد اصبح موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة احد أهم محاور المؤتمرات والندوات العلمية التي يدور حولها النقاش ومحل اهتمام كبير من قبل صانعي القرار في مختلف الدول النامية والمتقدمة نظرا لدورها الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية (Ali, 2013 ; زهرالدين، 2013). هذه المشروعات تساهم في حدود 55% من الناتج القومي الاجمالي العالمي وتستوعب ما نسبته 65% من الايدي العاملة وهو ما يمثل مجال خصب لتوظيف القوة العاملة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي حسب تقارير منظمة العمل الدولية تأتي في مقدمة الدول في معدلات البطالة بنسب تصل إلي 27% (Ali, 2013; Alhabashi, 2015).

بالرغم من كل هذه الاهمية والمساعي لتطوير وتنمية هذا القطاع فأن المشرعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مجموعة من الصعوبات من أهمها مسألة الحصول علي التمويل المناسب، والافتقار الي الضمانات الكافية المطلوبة من قبل المصارف للحصول علي القروض، بالإضافة الي ان البعض من المستثمرين لا يرغبون في التعامل مع القروض الربوية لذلك من الضرورة بمكان البحث عن بدائل تمويلية أخري تكون اكثر مناسبة لأصحاب هذه المشاريع وفي هذا المجال فأن صيغ التمويل الاسلامية المختلفة المقدمة من قبل المصارف الاسلامية تمثل احد هذه البدائل التمويلية (Elhassan, 2016 ; زهرالدين، 2013; الاسرج، 2010).

ثانيا: مشكلة البحث:

علي الرغم من الرواج المتزايد للنظام المصرفي الاسلامي في مختلف دول العالم إلا إن هناك العديد من المسائل المتعلقة بهذا النظام لاتزال بحاجة الي المزيد من البحث والنقاش. في هذا المجال فأنه وعلي الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالتمويل الاسلامي بشكل عام أو تلك المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص (Ahmed, 2010; ; Gheeraert, 2014 Abdelsalam and El Komi, 2014)، الا ان هناك نقص في تلك البحوث والدراسات التي تربط بين التمويل الاسلامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (2014; Shaban and other, Ali, 2013).

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بناء علي ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول محاولة الاجابة علي الاسئلة التالية:

أ_ ما هي أهم صيغ التمويل الاسلامية المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

ب_ ما مدي ملائمة الصيغ الاسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

ج_ ما هي أهم معوقات استخدام صيغ التمويل الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي:

أ_ التعرف على أهم الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الاسلامية.

ب_ دراسة هذه الصيغ علي اساس مناسبتها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج_ التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية عند تطبيق الصيغ الاسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول العربية.

د_ تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز قدرة البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: أهمية البحث:

أ- الاهمية العلمية

ترجع الاهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تتناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوضيح اهم المعوقات التي تحول دون قيام هذه المشاريع بالدور المطلوب. وفي هذا السياق فأن هذه الدراسة تدرس وتقيم صيغ التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة اهم المعوقات التي تحول دون استخدام هذه الصيغ.

ب- الاهمية العملية

ان دراسة وتقييم صيغ التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة اهم المعوقات التي تحول دون قيام هذه الصيغ في تمويل هذه المشروعات تساعد مختلف الاطراف سواء بالنسبة للمسولين في المصارف الاسلامية او حكومات الدول العربية من معالجة هذه

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

المعوقات وبالتالي خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة علي المساهمة في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

خامسا: منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الاستقرائي وايضا تم الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال البحث في الادبيات المختلفة من مراجع ودوريات علمية متعلقة بموضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويل هذه المشاريع من خلال صيغ التمويل الاسلامية المختلفة.

سادسا: الدراسات السابقة:

أ- دراسات باللغة العربية

1- دراسة بشارات (2005) بعنوان "دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت هذه الدراسة الي إبراز دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان خصوصية نظام التمويل الاسلامي ومدي ملائمته لهذه المشروعات. من أهم النتائج التي تم التوصل اليها ان واقع تطبيق اسلوب التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضئيلا جدا ويقتصر فقط علي استخدام صيغتي المرابحة للأمر بالشراء والمشاركة المنتهية بالتملك وان رغبة المتعاملين في الحصول علي تمويل يتوافق مع الشريعة الاسلامية كان السبب الرئيسي لاختيارهم التمويل الاسلامي، واخيرا فان صعوبة تقديم الضمانات الكافية كانت السبب الرئيسي في عدم حصول اصحاب المشاريع علي التمويل المناسب.

2- دراسة بوزيد وقدي (2015) بعنوان "واقع توجه البنوك الاسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_ دراسة حالة مصرف البركة الجزائري"

هدفت الدراسة الي محاولة الكشف عن واقع قيام البنوك الاسلامية في الجزائر بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. من أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث ان مساهمة المصرف محل الدراسة، (مصرف البركة الجزائري)، في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

كانت مساهمة محدودة وانه لم يستخدم صيغ المشاركة والمضاربة في عمليات التمويل وكذلك فأن المصرف يبالغ في تحديد قيمة الضمانات بالإضافة الي ذلك فان المصرف يشترط ان تكون هذه الضمانات حقيقية بقيمة تصل الي 120% من قيمة التمويل.

3- دراسة الأسرج (2010) بعنوان "تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الهدف من هذا البحث هو دراسة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم النتائج التي تم توصل اليها في هذا البحث هو أن التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية وإرساء بنى تحتية مناسبة أضافة الى أن الموارد البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقه الإسلامي، وان التمويل الإسلامي يفتقر لآلية تقييم المخاطر وفقدان عنصر التنوع والابتكار، واخيرا عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع والدور الذي يجب ان يقوم به تجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب_ دراسات باللغة الانكليزية

1- Study of Alhabashi (2015), "Financing for small and medium enterprises: the role of Islamic financial institutions in Kuwait"

هدفت هذه الدراسة الي تقييم دور المؤسسات المالية الاسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. من اهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ان الحصول علي التمويل لا يزال يمثل التحدي الرئيسي امام اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان الضمانات المطلوبة من قبل المصارف تعتبر من اهم الصعوبات التي تواجه المستثمرين في الحصول علي التمويل، كما ان المؤسسات المالية المختصة بالتمويل اكثر ملاءمة من المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الي انه وبدون الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فان المصارف الاسلامية لن تكون قادرة علي تمويل هذه المشاريع.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2- Study of Matarneh and Mousa (2015), "Contribution of Islamic banks in financing small and medium enterprises in the kingdom of Bahrain"

انطلاقا من اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني سواء للدول النامية او المتقدمة فأن هذه الدراسة سعت للإجابة علي الاسئلة المتعلقة بمدي مساهمة البنوك الاسلامية في مملكة البحرين في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك مدي مساهمة هذه المشاريع في دعم الاقتصاد البحريني.

نتائج الدراسة أوضحت انه من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اطلق عليه اسم "تمكين" فان مساهمة البنوك الاسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة زادت بشكل واضح خلال الفترة الزمنية من سنة 2010 إلي سنة 2012 وهو ما أدي بدوره الي زيادة مساهمة هذه المشاريع في دعم الاقتصاد البحريني. من اهم توصيات هذه الدراسة هو انه علي البنوك الاسلامية ان تدرك ان دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اهم الاولويات التي يجب علي هذه البنوك ان تعمل علي تنفيذها لأنها تعد من أهم الاهداف الرئيسية التي انشئت علي اساسها هذه البنوك.

3- Study of Ali (2013), The challenges of Islamic trade finance in promoting SMEs in IDB member countries

هدفت الدراسة الي معرفة اهم التحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التمويل الاسلامي وذلك بالتطبيق علي الدول الاعضاء في المصرف الاسلامي للتنمية. بالاعتماد علي المصادر الثانوية من جداول واحصائيات فأن من اهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث انه وعلي الرغم من تطور ونمو المؤسسات المالية الاسلامية في مختلف الدول الا أنه بيئة العمل المصرفية في الدول محل الدراسة لا تزال غير مناسبة للبنوك الاسلامية لكي تقوم بالدور المطلوب منها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب من اهمها هو ضعف البنية التحتية وعدم وجود صيغ تمويل إسلامية مناسبة وحقيقية ولذلك يتوجب علي كل الاطراف ذات العلاقة من حكومات ومصارف مضاعفة الجهود لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الجزء الثاني_ الإطار النظري للدراسة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2-1 طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يثير مصطلح او مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا بين الباحثين والسبب في ذلك هو عدم وجود تعريف موحد بينهم لهذه المشروعات نظرا لاختلاف خصائص هذه المشروعات من دولة الي اخري فالمشروع الصغير في دولة متقدمة قد لا يكون كذلك في دولة نامية (Alhabashi, 2015). بالإضافة إلى ذلك أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في نطاق الدولة الواحدة فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة (المحروق ومقابله، 2006). بالرغم من ذلك فقد تم الاحتكام إلي مجموعة من المعايير يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه المعايير تنقسم إلي (البلتاجي، 2005):

أ- المعايير النوعية:

من خلال هذا المعايير فأن هذه المشاريع تتميز عن غيرها من المشروعات بأن ملكية المشروع تعود في الغالب الي شركات اشخاص وان المسئولية المباشرة واسلوب الادارة تكون علي عاتق المالك، بالإضافة الي محلية النشاط اي انه في الغالب ترتكز هذه المشروعات في منطقة جغرافية معينة.

ب- المعايير الكمية

بالاعتماد علي هذه المعايير فأن تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع حدود فاصلة عن غيرها من المشاريع يعتمد علي عدد من المؤشرات الاحصائية منها عدد العمال، راس المال المستثمر، وحجم الانتاج. وبالتالي فأن كل دولة تضع رقم معين للمؤشرات السابقة علي اساسه يتم تحديد ما أذا كان المشروع صغير، متوسط، أو مشروع كبير.

2-2 الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الصعوبات والمشاكل تمنعها من القيام بالدور المطلوب منها علي الوجه المطلوب ومن اهم هذه الصعوبات:

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أ- الصعوبات التمويلية

تعتبر مسألة الحصول علي التمويل المناسب من أهم المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ففي الدول الاسلامية مثلا لا تتعدي نسبة التمويل علي هيئة قروض الذي تتحصل عليه هذه المشاريع ما بين 8%- 9% (Elhassan, 2016). ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التمويلية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في الاتي (المحروق ومقابله، 2006):

1- في الغالب تعتمد هذه المشاريع علي التمويل الذاتي مما يحتم عليها ان تشتغل في حدود هذه الامكانيات المحدودة.
2- نظرا لان هذه المشاريع في الغالب كيانها القانوني يكون في شكل مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها طرح اسهم او سندات لزيادة رؤوس اموالها.
3- تشترط البنوك التجارية من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقديم ضمانات حقيقية أو ان تتمتع هذه المشاريع بشهرة واسعة من أجل الحصول علي القروض المصرفية وحتي في حال الالتزام بذلك فأن تكلفة التمويل تكون مرتفعة نظرا لارتفاع معدلات الفائدة وقد تكون مدة التمويل ايضا قصيرة.

ويمكن تفسير تردد البنوك التجارية في تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتفاع درجة المخاطرة المصرفية وعدم قدرة اصحاب هذه المشاريع علي تقديم الضمانات المطلوبة بالإضافة الي ان هذه البنوك تفضل التعامل مع المشروعات الكبيرة نظرا للروابط والمصالح المشتركة بينهم.

ب- الصعوبات التسويقية والادارية

رغم إن هذه الصعوبات تختلف باختلاف نوع المنشاة الي انها في المجمل تتمثل في (فرحان، 2003):

1- انخفاض الموارد المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تجعل اصحاب هذه المشاريع يواجهون مشاكل كبيرة في تسويق منتجاتهم سواء للسوق المحلي او الخارجي.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2- في الغالب فأن المستهلك المحلي يفضل السلع الاجنبية المماثلة للمنتجات المحلية بدافع التقليد أو لاعتياده علي شراء هذه السلع، وفي ظل عدم توافر الحوافز المناسبة للمنتج المحلي فأن ذلك يؤدي الي ضعف الموقف التنافسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتخذ في الغالب شكل الطابع المحلي.

3- لا تزال الإجراءات البيروقراطية تمثل الحاجز الذي تتحطم امامه ارادة المستثمرين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تشكل بيئة غير ملائمة لإقامة هذا النشاط.

ت- الصعوبات الفنية

تتمثل هذه الصعوبات في المجمل في كون ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدار من قبل ملاك المشروع ويتم استخدام اساليب اقل تطورا من تلك المستخدمة في المشاريع الكبيرة وان المواد المستخدمة قد لا تخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة مما يؤدي بالنتيجة الي خلق منتوج لا يتماشى مع المعايير الدولية مما يؤدي الي عدم القدرة علي المنافسة المحلية والدولية.

2-3 الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال دراسة المعوقات السابقة أن الحصول علي التمويل المناسب يشكل العقبة الرئيسية امام اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما انهم في الغالب غير قادرين علي تقديم الضمانات المطلوبة من قبل المصارف التجارية لذلك وجب البحث عن مصادر تمويلية بديلة تقوم بتمويل هذه المشروعات بعيداً عن الشروط والاجراءات المتبعة من قبل هذه المصارف. في هذا المجال جاء تأسيس المصارف الاسلامية لكي تؤدي رسالة مصرفية وتمويلية في إطار احكام الشريعة الاسلامية من عدم التعامل بالفائدة وايضا المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتذليل الصعاب أمام اقامة اقتصاد حقيقي بما يتضمنه من تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل المناسب لأصحاب هذه المشاريع (فرحان، 2003; بشارات، 2005; Alhabashi, 2015). وفيما يلي عرض لأهم صيغ التمويل المقدمة من قبل المصارف الاسلامية وتقيمها من حيث ملائمتها بالتطبيق علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أ- التمويل عن طريق بيع المرابحة للأمر بالشراء

يعرف عقد المرابحة بأنه قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من المصرف الاسلامي بأن يشتري السلعة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين وغالبا ما يقوم الآمر بالشراء بدفع الثمن بموجب اقساط شهرية أو سنوية (الوادي وسمحان، 2012: ص 160).

لقد اوضحت العديد من الدراسات ان التمويل عن طريق المرابحة يعتبر من اكثر صيغ التمويل المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية نظرا لانخفاض عامل المخاطرة وارتفاع معدلات الارباح المحققة (انظر مثلا دراسة البلتاجي، 2005; الاسرج، 2010; زهرالدين، 2013; Elhassan، 2016; Alhabashi, 2015), الا ان هذا النوع من العقود لا يكون ملائم في جميع الحالات نظرا لان هذه الصيغة يؤخذ عليها ارتفاع معدل دوران راس المال وبالتالي فأنها تكون مناسبة فقط في توفير ما يحتاجه المشروع من مواد خام ومستلزمات تشغيل.

ب- التمويل عن طريق المضاربة

تعرف المضاربة بأنها "عقد بين طرفين يقدم بموجبه احد الاطراف (المصرف في هذه الحالة) المال لطرف آخر (صاحب المشروع الصغير أو المتوسط) ليعمل فيه بهدف الربح علي ان يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الاخر أو تعديه" (الوادي وسمحان، 2012: ص 90).

برغم اهمية عقد المضاربة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا انه يؤخذ علي هذا النوع من التمويل ارتفاع درجة المخاطرة التي يتحملها المصرف في تمويل هذه المشروعات والسبب الرئيسي في ذلك ان تطبيق هذا العقد يرتكز بالأساس علي ان التمويل الذي يقدمه المصرف هو من اموال المودعين وبالتالي يجب ان يتم تسليم هذه الاموال الي مستثمرين يتحلون بقدر عال من الصدق والامانة والاخلاق الحميدة وهو ما لا يمكن ضمانه علي جميع الافراد. عليه فأن اقامة ورش عمل ودورات تدريبية خاصة لمعالجة هذه النوع من المسائل قادر علي ان يجعل عقد المضاربة اكثر ملاءمة وخاصة علي المدي الطويل (Alhabashi, 2015).

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

ت- التمويل عن طريق المشاركة

يوجد في الغالب نوعين من عقود المشاركة تستخدمهم المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات وهما المشاركة الدائمة، وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف تحقيق الربح دون ان يتم تحديد اجل معين لانتهاء هذه الشركة، والمشاركة فهي المنتهية بالتملك وهي اشتراك المصرف الاسلامي مع طرف أو اطراف اخري في انشاء مشروع برأسمال معين بهدف تحقيق الربح بحيث يساهم المصرف والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة علي ان يقوم الشريك الآخر أو احد الشركاء بشراء حصة المصرف تدريجيا الي ان تنتقل حصة المصرف في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي لهذا الشريك او الشركاء.

يلاحظ من خلال تطبيق العقدين السابقين ان عقد المشاركة الثابتة يعتبر اداة تمويل غير فعالة سواء للمصرف او لصاحب المشروع. بالنسبة للمصرف يمثل هذا العقد عبء ثابت دون ان يحقق العائد المطلوب وخاصة علي المدي الطويل وايضا فأن صاحب المشروع في الغالب لا يفضل المشاركة الثابتة وعلي النقيض من ذلك فأن المشاركة المنتهية بالتملك توفر مزايا لطرفي العقد فبالنسبة للمستثمر فانه يشعر بنوع من الامان لان المصرف سيشاركه الخسارة في حال وقوعها وان حصة المصرف في المشروع ستؤول اليه في نهاية المطاف، وبالنسبة للمصرف فأن درجة المخاطرة ستنخفض كلما استرد جزء من راس المال المدفوع مسبقا (Sadique, 2007)

ث- التمويل بالإجارة

تستخدم المصارف الاسلامية اسلوبين من اساليب التأجير هما التأجير التشغيلي والتأجير المنتهي بالتمليك (التأجير التمويلي). بالنسبة للنوع الاول فهو التأجير الذي يقوم علي تمليك المستأجر منفعة اصل معين لمدة معينة علي ان يتم إعادة الاصل لمالكه (المصرف الاسلامي) في نهاية مدة الايجار وعادة ما تكون مدة التأجير قصيرة نسبيا. بالنسبة للتأجير المنتهي بالتملك فانه يتم تمليك منفعة الاصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الاصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر رمزي. وبالرغم من اهمية التمويل بالإجارة الا إن التأجير المنتهي بالتملك اكثر ملاءمة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك بالنسبة للمصرف الاسلامي لأنه يحسن المركز المالي ومركز السيولة

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

للمشروع نظرا لان قيمة الأصل لا تظهر في الميزانية وانما تنعكس اقساط التأجير فقط على حساب الارباح والخسائر ويمثل مصروفاً دورياً يمكن للمشروع تحمله شهرياً، وايضا يناسب المنشآت الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف والمنشآت التي تحتاج إلي الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية. بالنسبة للمصرف فانه يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المشروعات وتملّكها ثم يعيد تأجيرها إلى ذلك المشروع مع احتفاظه بملكيتها وفي حالة التأخر في السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية وهو ما يعد أحد أشكال الضمانات الهامة للمصرف للتغلب علي أهم معوقات تمويل المنشآت الصغيرة التي لا يتوافر لديها الضمانات الكافية (البلتاجي، 2005)

ج- التمويل بالسلم

يعرف عقد السلم "بأنه البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة الي وقت محدد في المستقبل" (الوادي وسمحان، 2012: ص 246).

إن طبيعة عقد السلم قد لا يتلاءم مع طبيعة نشاط المصرف الإسلامي الذي لا يرغب بتسلم سلع في المستقبل خاصة أن السلع التي قد تنتجها المشروعات الصغيرة قد تكون أقل جودة من السلع التي تنتجها المشروعات الكبيرة (فرحان، 2003)، ولاكن هذا النوع من التمويل يلاءم اصحاب المشروعات الزراعية وصغار الفلاحين عن طريق شراء المحصول مقدما مما يمكن هؤلاء المزارعين من زرع الاراضي ودفع اجور العمال وبالتالي المساهمة في خلق انتاج حقيقي وهو ما يعد احد الركائز الاساسية للاقتصاد الاسلامي (البلتاجي، 2005)

ح- التمويل عن طريق المزارعة

يعرف التمويل بالمزارعة بانه "عقد استثمار ارض زراعية بين صاحب الارض وآخر يعمل في استثمارها (المصرف الاسلامي) علي ان يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها" (الوادي وسمحان، 2012: ص253). ويعتبر هذا العقد من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خصوصا في المنطقة العربية التي تتميز بتوفر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة والغير مستغلة من قبل هذه الدول (البلتاجي، 2005).

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

2-4 أهم المعوقات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

من خلال البحث في الادبيات المتعلقة بموضوع صيغ التمويل الاسلامية المقدمة من قبل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المنطقة العربية وجد ان دور هذه المصارف لا يزال محدود جدا مقارنة بالتطلعات الملقاة علي عاتق هذه المصارف في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا الامر يرجع الي وجود عدة معوقات من اهمها (انظر مثلا دراسة فرحان، 2003; البلتاجي، 2005; زهرالدين, 2013; بوزيد وقدي، 2015; Ahmed, 2010; Alhabashi, 2015):

أ- تعتبر مسالة تقديم الضمانات المصرفية الكافية من اهم العقبات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول علي التمويل الكافي من قبل المصارف الاسلامية.

ب- ضعف الموارد المالية لدي المصارف الاسلامية والتي يمكن استخدامها كرأس مال مغامر يذهب الي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهم ما يمكن استنتاجه من ضعف نسبة تمويل المشروعات الصغيرة إلى إجمالي التمويل.

ت- الموارد البشرية للبنوك الاسلامية غير مؤهلة وخصوصا فيما يتعلق بمسالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ث- عدم وجود إدارات متخصصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف مما اثر سلبا علي دور هذه المصارف في تقديم الدعم الفني والمهني لهذه المشروعات.

ج- ضعف الإجراءات التنظيمية من قبل المصرف الاسلامي والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كافة الجوانب وتقييم قدرتها على النجاح ومن ثم تقديم النصح والمشورة لإصحاب هذه المشروعات

ح_ عدم وجود صناديق تعتني بضمانات القروض والتي تساعد اصحاب المشروعات الصغيرة من الاستفادة من خدمات التمويل المقدمة من قبل المصارف الإسلامية.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

خ- ضعف الخبرة المالية والإدارية والتسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة وعدم قدرتهم على استشراف المستقبل تحد من رغبت المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د- ضعف الوعي المصرفي الإسلامي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة لصيغ التمويل الاسلامية وعدم الوصول الي مرحلة الادراك الكافي من قبل المصارف الاسلامية نفسها في ممارسة واجباتها الدينية تجاه هذه المشاريع الصغيرة تمثل ايضا عقبة رئيسية امام نجاح التمويل المصرفي الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الثالث: النتائج والتوصيات:

3-1 النتائج

من خلال البحث في المراجع ذات العلاقة بموضوع صيغ التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في نطاق الدول العربية فأنه تم التوصل الي النتائج التالية:

أولا: فيما يتعلق بواقع استخدام صيغ التمويل الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال دراسة هذه الصيغ في الفقرة (2_3) من هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

أ_ التخلي عن التعامل بالفائدة مجرد شرط من شروط العمل المصرفي الاسلامي ولا يمثل مجمل الاهداف التي علي اساسها تم استحداث المصارف الاسلامية ومنها المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق اقامة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب_ في حين ان هناك العديد من صيغ التمويل الاسلامية المناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا ان الاعتماد الرئيسي لا يزال فقط علي استخدام صيغة تمويل المرابحة للآمر بالشراء.

ثانيا: فيما يتعلق بتحديد أهم المعوقات التي تحول دون حصول اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة علي التمويل الكافي من قبل المصارف الاسلامية ومن خلال الفقرة (2_4) في هذه الدراسة يمكن ان نستخلص المعوقات التالية:

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

أ_ تقديم الضمانات الكافية يمثل اهم عقبة تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول علي التمويل المناسب من قبل المصارف الاسلامية.

ب_ بالإضافة الي الضمانات تقديم متطلبات اخري من كشف حساب مصرفي وخبرة في مجال العمل تمثل ايضا عوائق تحول دون تشجيع المستثمرين في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة.

ت_ ضعف الكادر البشري المؤهل في المصارف الاسلامية وخصوصا فيما يتعلق بألية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ث_ ضعف التشريعات والقوانين الواضحة والصريحة والملزمة لما ان تقوم به المصارف الاسلامية تجاه المساهمة في خلق بيئة عمل مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج_ التمويل الإسلامي المقدم من قبل المصارف الاسلامية يفتقر لإلية مناسبة لتقييم المخاطر.

3-2 التوصيات

أ_ علي المصارف الاسلامية ان تدرك ان المساهمة في التنمية الاقتصادية والعمل علي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من احد الاهداف التي تم علي اساسها انشاء هذه المصارف

ب_ التوسع في استخدام صيغ التمويل المختلفة وعدم التركيز فقط علي صيغة المرابحة للآمر بالشراء وإنشاء إدارة متخصصة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مختصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ت_ تطوير العلاقة بين المصارف الاسلامية وشركات مخاطر الضمان المصرفي والعمل علي وضع تصور ورؤية إسلامية للعلاقة بين الطرفين لمعالجة مخاطر التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ث_ العمل علي تشجيع الافراد علي اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاجراءات الادارية المطلوبة من اوراق ووثائق.

ج_ إيجاد الية مناسبة من قبل المصارف الاسلامية لتقييم مخاطر تمويل المشاريع الصغيرة.

ح_ تأهيل الكادر البشري للمصارف الاسلامية خصوصا في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

خ_ سن التشريعات والقوانين المتعلقة بالدور الذي يجب تقوم به المصارف الاسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا- مراجع باللغة العربية

الكتب

[1] الوادي، محمود حسين; سمحان، حسين محمد، المصارف الاسلامية- الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والاعلان، عمان، المملكة الاردنية، الطبعة الرابعة، 2012.

المجلات العلمية

[1] الاسرج، حسين عبدالمطلب، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة دراسات إسلامية، العدد 8، 2010.

[2] المحروق، ماهر؛ مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة_ اهميتها ومعوقاتها مركز، المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الاردن، 2006

[3] بشارات، هيا جميل، دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير- جامعة اليرموك- المملكة الاردنية الهاشمية، 2005.

[4] بوزيد، عصام؛ قدي، عبدالمجيد، واقع توجه البنوك الاسلامية نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة مصرف البركة الجزائري، مجلة الباحث، العدد (15)، 2015.

[5] زهر الدين، بوقرة، دور البنوك السلمية في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس –سطيف –كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[6] فرحان، عبدالحميد، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الاسلامية، المملكة الاردنية الهاشمية، 2003.

الندوات والمؤتمرات

[1] البلتاجي، محمد، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، ورقة مقدمة الي المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 29_31 مايو، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005.

ثانيا_ مراجع باللغة الانكليزية

[1] O. Abdelsalam and M. EL Komi, Islamic finance: An Introduction, Journal Of Economic Behavior and Organization, vol. 103, 2014.

[2] K. Alhabashi, Financing for Small and Medium Enterprises, "the role of Islamic financial institutions in Kuwait", phD thesis, University of Gloucestershire, UK, 2015.

[3] S. Ali, The challenges of Islamic trade finance in promoting (SEMs) in (IDB) member countries, working paper series Islamic research and training institute, Jeddah, kingdom of Saudi Arabia, 2013.

[4] A. Ahmed, Global financial crisis: an Islamic finance perspective. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, vol. 3, no.4, 2010.

[5] M. Elhassan, The development of Islamic finance mechanism for the financing of small and medium enterprises, "study case in Sudan Islamic banks", Journal Of Finance And Accounting, vol. 4, no. 5, 2016.

[6] L. Gheeraert, Does Islamic finance spur banking sector development?, Journal Of Economic Behavior & Organization, 2014.

[7] B. Matarneh and M. Mousa, Contribution of Islamic Banks in Financing Small and Medium Enterprises in the Kingdom of Bahrain, International Journal Of Financial Research, Vol. 6, no. 3, 2015.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

[8] A. Sadique, Financing micro and medium sized enterprises through decreasing partnership (musharakah mutanaqisah): refining shari'ah and banking aspects for enhanced applicability: First International Conference on Inclusive Islamic financial sector development, Jeddah, 17-19 April, Kingdom of Saudi Arabia, 2007.

[9] M. Shaban, M. Duygun, M., Anwar, M. and B. Akbar, Diversification and banks' willingness to lend to small businesses: Evidence from Islamic and conventional banks in Indonesia, Journal Of Economic Behavior & Organization, vol. 103, pp. 39-55, 2014.

 Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية